



أحمد ذو الفقار



بدر الحماد



د.محمد الهاشل



د.عجيل النشمي

المؤتمر الفقهي السادس ينطلق بحضور عدد كبير من علماء الشريعة

## الهاشل: 17,6% متوسط نمو سنوي للأصول المصرفية الإسلامية

### النشمي: «شوري» يتبنى عودة ريادة الاقتصاد الإسلامي من قلب الكويت

بدر الحماد: إن المؤتمر يحظى بمكانة مرموقة بين ملتقيات العمل المصرفي الإسلامي بما تتضمنه من موضوعات دقيقة تتصل بواقع المؤسسات المالية مباشرة. ولغت إلى ان برنامج المؤتمر سيناقش أسهم الشركات المساهمة وتطوير صيغ المشاركة المتناقصة وتطبيقات العمل بقاعدة سد الذرائع وضوابطه الشرعية وهي مسؤولية ثقيلة.

ولفت السى ان تجمع أهل الفقه في المؤتمر يأتي بغية دراسة مستجدات الصناعة المالية الإسلامية والحصن عن حلول شرعية للاشكالات والنوازل المحددة التي يحكمها تطور الصناعة ونموها المطرد السريع. وذكر ان الصناعة المالية الإسلامية والجامع الفقهي والمجالس الشرعية تنتظر ما تسفر عنه مقررات وتوصيات المؤتمر نظرا للأهمية البالغة لما ستقدمه من مآكثته، وأن الاجتهادات والآراء الفقهيّة الرصينة التي سيسفر عنها المؤتمر ستؤدي إلى ابتكار منتجات مالية متميزة مستقرة تحقق رسالة الاقتصاد الإسلامي وتقدم للعالم رؤية جديدة ومنهجاً مختلفاً في إدارة الأصول واستثمار الأموال وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد العالمي وهو من المقاصد العظيمة للشرعية الإسلامية.

وأشار إلى ان دعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمثل هذه الملتقيات تأتي نظراً لان البنك يعمل عليها للاستفادة من مقترحات وتوصيات هذه المؤتمرات وبلورتها في برامج البنك المختلفة.

سد الذرائع

من جهته قال نائب اول الرئيس التنفيذي لمجموعة الأعمال المصرفية المساندة في البنك الأهلي المتحد أحمد ذو الفقار في مؤتمر شوري الفقهي السادس للمؤسسات المالية الإسلامية انه على مدار سنوات عديدة يحضر في المؤتمر الذي يشارك في هذا المؤتمر على يترجم بالمساهمات والأفكار التي تزخر بالصناعة المالية الإسلامية من خلال ما يقدمه من أوراق عمل يلقيها علماء الشريعة الإسلامية.

وأكد ذو الفقار أن البنك يحرص أيضاً على متابعة أحدث المستجدات والغاوى مثل «سد الذرائع وضوابطه الشرعية» وتطبيقاته الواقعية المعاصرة لتجنب الإفراط في هذه المسائل المهمة والحساسة في واقع المعاملات المالية الإسلامية.

وأوضح ذو الفقار أنه جاء تحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ابريل 2010 بناء على فتاوة تامة بالعمل المصرفي الإسلامي، وبالفعل تضاعف حجم البنك الأهلي المتحد في ظل العمل وفق أحكام الشريعة، واستطاع على مدار أكثر من خمس سنوات أن يجد لنفسه مكانة بارزة بين البنوك الإسلامية واحتفاظه بأعلى التقييمات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف العالمية.



(أحمد علي)

حتى يواكب مستجدات العمل المصرفي والمالي تحقيقاً لمصالح البلاد والعباد. وقال ان معطيات النشاط المصرفي الإسلامي تتطلب الاهتمام ببناء الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على ممارسة أعمال الرقابة الشرعية بكفاءة عالية وأن هذا الدور محوري يجب ان تساهم به المؤسسات الأكاديمية والتعليمية من خلال توفير البرامج الدراسية والتأهيلية المرتبة بمنهجيات العلوم الحديثة في قطاع المال والاقتصادي إلى جانب أهمية الدراسات الشرعية وفقهه والعمليات لربطها بما يسهم في بناء وتنمية العنصر البشري المؤهل كونه يمثل العمود الفقري للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية.

وأكد الهاشل على أهمية مفهوم حوكمة الرقابة الشرعية وتفعيل عناصرها المختلفة والتي من أبرزها مبدأ ما يتعلق بترسيخ مبدأ استقلالية عمل هيئات الرقابة الشرعية وأقسام المجال ام اصدار الاحكام الشرعية دون اى تدخل من المؤسسات الإسلامية من داخل المؤسسة او خارجها. وأوضح ان الكويت تكفل استقلالية هيئات الرقابة الشرعية بموجب القانون حيث ضمن المشرع ان تكون هذه الهيئات مستقلة لاسيما مع حياطة عبء المسؤولية للمقاة على عاتق القائمين بهذا العمل. وأشار إلى ان ما حققته المصرفية والمالية الإسلامية من نمو وتوسع بات واقعا يدركه الجميع وهو يرتبط بالجهود المخلصة لهيئات الرقابة الشرعية حيث ان التوسع في هذه المعاملات يحمل في طياته نمو وتطور لاسس واسعة تطوّر على تحديات انعكست على اهتمام عالمي جعل من الصناعة المصرفية الإسلامية تسخر بالعديد من المستجدات المتسارعة وهو ما يتطلب اليقظة في التعامل مع متغيرات هذا الواقع الذي يتطلب تكثيف الجهود.

الضوابط الشرعية

من جانبه قال ممثل الكويت في مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية

وان الجهود تتضافر بين الرقابة الاحترازية والعلاجية ليكمل بعضها بعضاً بشكل لصيق وصولاً لتحقيق الاستقرار المالي. وأكد الهاشل حرص بنك الكويت المركزي الدائم على ممارسة دوره الاشرافي والرقابي بموضوعية ومهنية وتجرد يرتكز على افضل الممارسات العالمية. وبالتزام من مع ذلك اعد المركزي دليلاً شاملاً خاصاً بالبنوك الإسلامية يشتمل على مجموعة تفصيلية من السياسات والمعايير والضوابط التي تجسد تطبيق الاساليب الرقابية المتطورة بذات النسق المتبع في البنوك التقليدية مع الأخذ بالحسبان طبيعة عمل البنوك الإسلامية وما يتعلق بنوعية المخاطر والتحديات المقترنة بمنتجات وادوات الصناعة المالية الإسلامية.

وأشار الهاشل إلى ان كفاءة الرقابة التنظيمية للسلطة الرقابية تركز على جانب مهم ومكمل للرقابة الشرعية حيث يعثلان معاً شرطاً ضرورياً لترسيخ كفاءة أداء المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية فضلاً عن كونها دعامة أساسية لصحة هذه الصناعة ولتفت إلى ان أهمية توطين العلاقة فيما بين جناحي المنظومة الرقابية لترسيخ دعائمات صرح العمل المصرفي المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية بما يخدم اهداف الكيانات المالية الإسلامية والصالح العام في آن واحد.

وبالنسبة إلى دور الرقابة الشرعية قال الهاشل ان هذه المحور يحظى باهتمام كبير حيث انه من المعلوم ان الاطر العام لمضمون عمل هيئات الرقابة الشرعية انما يتمحور حول التحقق من التزام الوحدات المصرفية الإسلامية بالقواعد والضوابط الشرعية في جميع ممارساتها المصرفية والاستثمارية.

وبين ان التطبيق العملي لتلك المعاملات أظهر اتساع وتشعب للدور المنوط بهيئات الرقابة الشرعية لاسيما مع تزايد درجة التنوع والابتكار في الأدوات والمنتجات الامر الذي تزايد معه اعباء الاجتهاد الفقهي

المؤسسي لكيانات هذه الصناعة وكفاءتها في مختلف جوانبها التشغيلية والتنفيذية. وأكد على أهمية الركن الثاني المتمثل في الاطر التنظيمي والرقابي لجهة تنظيم هذه الصناعة وتعزيز قدراتها وكياناتها العاملة في دور فاعل في خدمة الاقتصاد الوطني.

وقال انه من خلال التركيز على جناحي المنظومة الاشرافية والرقابية على المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية يجب الوقوف على محورين أساسيين اولهما ينصب على دور الرقابة التنظيمية للسلطة الرقابية في ارساء القواعد الكفيلة بتوفير الاجراء التي تعزز كفاءة عمل قطاع المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية ووحدها، اما المحور الثاني فيشير إلى دور الرقابة التشريعية في تطوير اعمال وانشطة المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لتحقيق رسالتها وبلوغ اهدافها.

ولفت الهاشل إلى ان السلطات الاشرافية والرقابية تضطلع بمهمة وضع القواعد والضوابط التي تساهم في ترسيخ اسس استدامة نظام مصرفي محصن ومتمسك ومتفاعل مع المتغيرات والمستجدات المالية والاقتصادية، وان ذلك يأتي تجسيدا للادراك الكامل للدور المحوري للقطاع المصرفي والمالي لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية العامة ومنها اهداف السياسات النقدية والرقابية بشكل خاص.

وتكرر الهاشل ان القواعد والضوابط الرقابية تتمحور في شكلين اساسيين قد تكون احترازية وقائية هدهفا تعزيز قدرات الجهاز المصرفي ككل ووحدها فرادا لتجنب تداعيات اي اضطرابات مالية او اقتصادية تحدث، وان هذا التنبؤ المسبق لمواطن الضعف والاكتشاف تأتي من خلال الرصد والمتابعة اللصيقة في ضوء نظم الاذذار المبكر.

وأشار إلى ان تلك الضوابط الرقابية علاجية واصلحية تأتي لتصويب بعض الاختلالات التي تشوب بعض المعاملات التشغيلية ضمانا لسلاسة الاداء الذي يحقق الاهداف الموضوعية،

مستجدات المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية، هذا من جانب، ومن جهة أخرى بين الاصول المستند من الشريعة الإسلامية مريح للجمهور سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.»

وأضاف الهاشل في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ان ما يشهده العمل المصرفي والمالي الإسلامي بات واضحا نحو النمو الملموس الذي انطلق قبل أربعة عقود من الزمان متخطيا في امتداد الجغرافي حدود دول العالم الإسلامي، ليتزايد بتنوع أدواته ومنتجاته يوما تلو الآخر، وان هذه الوتيرة من النمو للصناعة المالية والإسلامية قد بلغت درجة متقدمة من التطور بما ينطوي عليه ذلك من تحديات مستجدة وقرص أكثر رحابة لمزيد من النمو والازدهار.

نمو قياسي

وقال الهاشل ان التقديرات تشير إلى ان سوق الخدمات المالية الإسلامية العالمي يقاس بحجم إجمالي الاصول التي تجاوزت نحو 2 تريليون دولار كما في نهاية عام 2014 مقارنة بما قيمته نحو 1,8 تريليون دولار في نهاية 2013 بنمو بلغت نسبته 16,6% حيث سجلت قيمة الاصول المصرفية الإسلامية نموًا سنويًا بلغ متوسطها نحو 17,6% خلال الفترة من 2009 إلى 2013 مما يؤكد قوة جذب التمويل الإسلامي في مختلف دول العالم وهو ما يعكس قبول وارتياح واسع النطاق مع المتعاملين المبادئ واسس التمويل الإسلامي لاسيما من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

أفاق جديدة

بسدوره أكد محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان مثل هذه الملتقيات لها أثرها العميق في تعزيز الترابط بين

قائلا في تقرير أعدته لجنة معنية بالشؤون المالية في المجلس: «النظام المصرفي الإسلامي المستند من الشريعة الإسلامية مريح للجمهور سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.»

وأضاف الهاشل في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ان ما يشهده العمل المصرفي والمالي الإسلامي بات واضحا نحو النمو الملموس الذي انطلق قبل أربعة عقود من الزمان متخطيا في امتداد الجغرافي حدود دول العالم الإسلامي، ليتزايد بتنوع أدواته ومنتجاته يوما تلو الآخر، وان هذه الوتيرة من النمو للصناعة المالية والإسلامية قد بلغت درجة متقدمة من التطور بما ينطوي عليه ذلك من تحديات مستجدة وقرص أكثر رحابة لمزيد من النمو والازدهار.

وأضاف الهاشل في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ان ما يشهده العمل المصرفي والمالي الإسلامي بات واضحا نحو النمو الملموس الذي انطلق قبل أربعة عقود من الزمان متخطيا في امتداد الجغرافي حدود دول العالم الإسلامي، ليتزايد بتنوع أدواته ومنتجاته يوما تلو الآخر، وان هذه الوتيرة من النمو للصناعة المالية والإسلامية قد بلغت درجة متقدمة من التطور بما ينطوي عليه ذلك من تحديات مستجدة وقرص أكثر رحابة لمزيد من النمو والازدهار.

نمو قياسي

وقال الهاشل ان التقديرات تشير إلى ان سوق الخدمات المالية الإسلامية العالمي يقاس بحجم إجمالي الاصول التي تجاوزت نحو 2 تريليون دولار كما في نهاية عام 2014 مقارنة بما قيمته نحو 1,8 تريليون دولار في نهاية 2013 بنمو بلغت نسبته 16,6% حيث سجلت قيمة الاصول المصرفية الإسلامية نموًا سنويًا بلغ متوسطها نحو 17,6% خلال الفترة من 2009 إلى 2013 مما يؤكد قوة جذب التمويل الإسلامي في مختلف دول العالم وهو ما يعكس قبول وارتياح واسع النطاق مع المتعاملين المبادئ واسس التمويل الإسلامي لاسيما من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

وأوضح ان ما سيطرح من موضوعات خلال هذا المؤتمر تلتفت النظر إلى تطبيقات بعض الأدوات المالية وما قد يعترضها من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

وأوضح ان ما سيطرح من موضوعات خلال هذا المؤتمر تلتفت النظر إلى تطبيقات بعض الأدوات المالية وما قد يعترضها من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

وأوضح ان ما سيطرح من موضوعات خلال هذا المؤتمر تلتفت النظر إلى تطبيقات بعض الأدوات المالية وما قد يعترضها من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

وأوضح ان ما سيطرح من موضوعات خلال هذا المؤتمر تلتفت النظر إلى تطبيقات بعض الأدوات المالية وما قد يعترضها من صعوبات وحاذير، مشيراً إلى وجوب القرارات التي تصدر عن المجالس الفقهيّة والاندوات والمؤتمر في هذا الشأن، ومن أجل ذلك كان لابد من الوقوف بين فترة وأخرى لمراجعة التطبيقات ووضع الضوابط العليا للمعمل للوقوع في الأخطاء.

ليلي الشافعي - يوسف لزام

قال رئيس مؤتمر شوري الفقهي السادس د.عجيل النشمي أن المؤتمر شوري ورسد الإشكالات التي تواجه تطبيق الأدوات المالية الإسلامية كضرورة خلقية مهمة، لافتا إلى ان موضوع اللقاء هو محاولة إعادة الاقتصاد الإسلامي إلى موقع الريادة، فقد تجاوزنا مرحلة التعريف به، ومرحلة الدخول المجتمعي على حذر ثم مرحلة مزاحمة البنوك التقليدية في استقطاب الحسابات، وصولاً إلى مرحلة التعايش والمنافسة جنباً إلى جنب.

جاءت كلمة النشمي خلال افتتاح مؤتمر شوري الفقهي السادس للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

افتتاح مؤتمر شوري الفقهي السادس للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

بموجب القانون بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل صباح أمس بحضور عدد كبير من علماء الشريعة والخبراء المختصين بالمعاملات المالية في تجمع هو الأكبر من نوعه في الكويت، بالإضافة إلى عدد من أهم قيادات العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

### الجلسة الأولى:

#### الخبراء يحددون ضوابط منع وإجازة المعاملة وفق «سد الذرائع»

في جلسة العمل الأولى استكمل الخبراء مناقشة جوانب الضوابط الشرعية للعمل بقاعدة سد الذرائع وتطبيقاتها في المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة وتحدث، حيث قدمت أربعة أبحاث تناولت شتى جوانب الموضوع، فيها كل من فضيلة الشيخ د.علي القرعة داغي، والشيخ د.عبدالستار أبو غدة وفضيلة الشيخ د.عبدالعزیز الفوزان وفضيلة الشيخ د.محمد قراط.

وناقش المشاركون موضوع الضوابط الشرعية للعمل بقاعدة سد الذرائع وتطبيقاتها في المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، حيث تعتبر قاعدة

الذرية وإبقائها على أصلها أو سدها قاعدة من أهم القواعد التي بنيت عليها أحكام الشريعة إباحة أو منعا. وهي قاعدة تطبيقية للقواعد الشرعية البنينة عليها مجموعة من الأحكام الشرعية تحليلاً أو تحريماً أو كراهة أو استحباباً. إذ إن قاعدة الذرية تطبيق عملي للقواعد الشرعية فكل ذرية توصل إلى أمر غير مرغوب فيه من الجانب الشرعي أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب سدها. ومنع كل ما توصل إليه. وكل ذرية توصل إلى أمر مشروع أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب إبقاؤها على أصل فتحها وحكم كل أمر توصل إليه.

الذرية وإبقائها على أصلها أو سدها قاعدة من أهم القواعد التي بنيت عليها أحكام الشريعة إباحة أو منعا. وهي قاعدة تطبيقية للقواعد الشرعية البنينة عليها مجموعة من الأحكام الشرعية تحليلاً أو تحريماً أو كراهة أو استحباباً. إذ إن قاعدة الذرية تطبيق عملي للقواعد الشرعية فكل ذرية توصل إلى أمر غير مرغوب فيه من الجانب الشرعي أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب سدها. ومنع كل ما توصل إليه. وكل ذرية توصل إلى أمر مشروع أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب إبقاؤها على أصل فتحها وحكم كل أمر توصل إليه.

الذرية وإبقائها على أصلها أو سدها قاعدة من أهم القواعد التي بنيت عليها أحكام الشريعة إباحة أو منعا. وهي قاعدة تطبيقية للقواعد الشرعية البنينة عليها مجموعة من الأحكام الشرعية تحليلاً أو تحريماً أو كراهة أو استحباباً. إذ إن قاعدة الذرية تطبيق عملي للقواعد الشرعية فكل ذرية توصل إلى أمر غير مرغوب فيه من الجانب الشرعي أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب سدها. ومنع كل ما توصل إليه. وكل ذرية توصل إلى أمر مشروع أو يغلب على الظن إيصالها إليه فيجب إبقاؤها على أصل فتحها وحكم كل أمر توصل إليه.

### المكرمون في المؤتمر

عقب الافتتاح قام رئيس المؤتمر فضيلة الشيخ الدكتور عجيل النشمي بتكريم رعاة المؤتمر، وفي ختام الجلسة الافتتاحية تم الإعلان عن تكريم المرحوم الشيخ البروفيسور الصديق محمد الأمين الضريير في هذه الدورة من المؤتمر الفقهي، تقديراً لمكانته العلمية المرموقة ولدوره الريادي في تأصيل العمل المصرفي الإسلامي والرقابة الشرعية منذ إنشاء أول مصرف إسلامي في السودان عام 1977م.

وشارك في التكريم كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ويمثلها مدير إدارة الموسوعة الفقهيّة الكويتية الفاضل بدر السنين. والبنك الإسلامي للتنمية ويمثله بدر مشاري الحماد ممثل الكويت في مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية، ومجمع صفاق الإسلامي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة ويمثله الأمين العام للمجمع صاحب الفضيلة د.صالح بن زابن المرزوقي، واللجنة الاستشارية العليا للمعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية - الديوان الأميري ويمثلها رئيس اللجنة الاقتصادية فيصل الزامل، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ويمثلها الأمين العام للهيئة د.محمد ميره، بالإضافة إلى مجمع الفقه السوداني ويمثله فضيلة الشيخ الدكتور الخضر علي إدريس.